المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-02-2007 العـــدد : 4874
الصفحـات : 16 المسلسل : 79

أكد أنه نقلة نوعية نحو المستوى المنشود لموازاة الدول المتقدمة

المشاري: مشروع تطوير التعليم سيركز على المخرجات وفق الاحتياجات العصرية

محمد الشهري من الرياض

أكد الأمير الدكتور خالد بن عبد الله بن مقرن المشاري آل سعود نائب وزير التربية والتعليم لتعليم البنات، أن موافقة خادم الشريفين على اعتماد مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام، يمثل نقلة نوعية في التعليم العام وتقويم مخرجات التعليم العام لتصل إلى المستوى المنشود، الذي يوازي به مخرجات التعليم العام في الدول المتقدمة.

وأضاف الدكتور خالد بن مقرن خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس في وزارة التربية والتعليم في الرياض، أن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام هو مشروع نوعي يختلف عن المشاريع التي أقرت لوزارة التربية والتعليم وحظيت بالمزيد من الدعم للمشاريع المدرسية المتواصلة الإنشائية، والتي صرفت وتصرف عليها عشرات المليارات، ووصلت إلى مراحل متقدمة. وأفاد أن المبالغ التي حددت في قرار خادم الحرمين الشريفين للإنفاق على المشروع قد وزعت توزيع أوليا على البرامج الأربعة والمتمثلة في تطوير المناهج، تأهيل المعلمين والمعلمات، تحسين البيئة التعليمية، ودعم الأنشطة اللاصفية، حيث سيتم توضيح بعض المناصر الخاصة عن كل برنامج في وقت لاحق، حيث إن مخرجات هذا المشروع قيد المراجعة. وأبان أن هذا المشروع النوعي يصب في رفع الجودة النوعية للتعليم في المملكة، مبينا أن التعليم في المملكة وصل إلى كل المناطق للذكور والإناث، كما أن المشروع سيشمل جميع المناطق في ولن تستثنى منطقة دون أخرى، وذلك للرقي بمستوى التعليم وتحقيق معايير الجودة النوعية، التي يسعى الجميع إلى تحقيقها وإلى بناء إنسان متكامل متوازن، تتوافر فيه الجوانب المعرفية والعلمية والجوانب السلوكية والأخلاقية والمهنية والجوانب البدنية والنفسية. وبين أن برنامج تطوير المناهج سيركز على إعداد مخرجات التعليم العام وتهيئتها لسوق العمل، موضحا أن تطوير المناهج سيتلاءم مع الاحتياجات العصرية والتقدم التقني والمعرفي لضمان نقلة نوعية في هذه الجوانب، ولتأسيس شخصية الطالب وبنائها من النواحي العقدية والأخلاقية والمهنية، والتي ستراعي فوارق الفردية والقدرات الطلاب من حيث توجهاتهم وميولهم الإيجابية، لافتا إلى أن تطوير المناهج سيأخذ بأخر ما توصلت إليه نظم تطوير المناهج وبنائها بناء سليما متوازنا لتحقيق الأهداف المرجوة، كما سيركز على جعل الطالب متفاعلا وليس منفعلا ومشاركا وليس متلقيا، للوصول إلى المنهج الرقمي في التعليم عبر استخدام برامج متخصصة في كيفية إعداد الطالب وبناء المعرفة من خلال البرامج التفاعلية وتعويد الطالب على التقنية واستخدامها في التعليم، وزاد أن البرنامج يتمحور حول إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات والذي سيستفيد منه 400 ألف معلم ومعلمة في عدة مجالات مهمة من خلال تزويدهم بأحدث العلوم في مختلف تخصصاتهم ورفع المهارات والقدرات اللازمة في كيفية التعليم من خلال الأساليب الحديثة للتعليم التفاعلي، إلى جانب تطوير قدراتهم في علوم الحاسب وكيفية الاستفادة من هذه التقنية في عملية التعليم، وتطبيق البرامج وصقل المهارات الشخصية والجوانب الإيجابية في شخصية المعلم ليكون الأبناء في أيد أمينة.

وذكر أن البرنامج الثالث يركز على تحسين البيئة التعليمية في المدارس، من خلال زيادة المباني المدرسية الحكومية، موضحا أن وزارة التربية والتعليم تتسلم يوميا ما معدلة أربع مدارس مؤجرة يوميا، وهذا مؤشر ايجابي على أن الوزارة ستستغني بعد حين عن جميع المباني المستأجرة للمدارس، وذلك لتوفير بيئة مدرسية أفضل من بيئة المدارس المستأجرة.

وأكد أن الوزارة ستركز أيضا على تحسين البيئة التعليمية في الفصول الدراسية، عبر تزويدها بالوسائل التعليمية الضرورية ليكون الفصل مكملا لعملية التعليم، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة من خلال توفير التقنية الحديثة والحاسوبية والتقنية.

وذكر أن البرنامج الرابع يهتم بالأنشطة اللاصفية، والتي تدعم العملية التربوية التعليمية، وتؤدي إلى صقل مهارات الطلاب ودعم الجوانب النوعية والارتقاء المتميز لشخصيات الطلاب، وتراعي الفوارق المختلفة في المهارات والقدرات، الذي يركز على جانب التنوع من خلال التشجيع على حفظ القرآن والسنة والتقنية والفنية والاجتماعية والمشاركة في الأعمال والأنشطة الاجتماعية، الذي يلبي ويشبع رغبات الطلاب المختلفة.

وتمنى أن تؤدي البرامج المتطورة لمخرجات التعليم إلى تحسين الكفاءة ورفع الجودة لوزارة التربية والتعليم وتقليل الرسوم والتسرب من المدارس وتخفيف تكلفة التعليم وإلى زيادة انتماء المعلمين الذي يثري العملية التربوية بدلا من أن تكون منفعلين تكون متفاعلين وأن نكون مصدرا للثقة بدلا من استيراد الخبرات متمنيا إنجاح هذا المشروع ما اشتمل عليه من برامج هادفة ونوعية في تطوير التعليم في المملكة. ومن جانبه، أوضح الدكتور عبد الله

الأمير الدكتور خالد المشاري خلال حديثه في المؤتمر الصحافي أمس.

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 14-02-2007 العـــدد : 4874
الصفحـات : 16 المسلسل : 79

الأمير الدكتور خالد المشاري يتوسط أعضاء لجنة مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم. تصوير: عمرو فارس - «الاقتصادية»

العثمان: نظرة الدولة للتعليم تحولت من الاقتصاد المبني على الخدمة إلى الآخر المبني على المعرفة

حضور إعلامي لتغطية المؤتمر.

بن عبد الرحمن العثمان وكيل وزارة التعليم العالي عضو لجنة التربية، أن هذا المشروع استند على أفضل التجارب العالمية، حيث تم إرسال سبعة فرق إلى أكثر من 15 دولة، والتي نجحت في مؤسساتها التعليمية، وأصبح لديها خبرات متطورة في نظام وطريقة التعليم، مضيفا أن المشروع سيتركز على الطرق والأساليب التي استخدمتها هذه الدول لتطوير مؤسساتها التعليمية. وأضاف الدكتور العثمان أن هذا القطاع له اهتمام خاص وأجندة خاصة لولاة الأمر، وهذا المشروع سيخدم التعليم بشقيه العام والعالي، وزاد بأن الدولة تحولت نظرتها التعليمية من الاقتصاد المبني على الخدمة إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. وأفاد الدكتور العثمان أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، كان يفتح بما معدله جامعة كل ثلاثة أشهر وكل شهر يفتتح ثلاث كليات علمية تطبيقية وكل شهر كان يبتعث أكثر من 850 طالبا وطالبة إلى أرقى وأفضل الجامعات وانتشر التعليم العالي من 16 محافظة إلى 32 محافظة.